وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٩ نوفمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يلتقي وزير الدولة للموارد البترولية النيجيري المدينة

التقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، اليوم، معالي وزير الدولة للموارد البترولية في جمهورية نيجيريا الاتحادية، هاينكن لوكبوبيري.

وجرى خلال اللقاء بحث أوضاع السوق البترولية واستقرارها، ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مجال الطاقة.

النفط يستقر بالقرب من أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر

الرياض

تعثرت أسعار النفط أمس الأربعاء بعد أن تراجعت إلى أدنى مستوياتها في أكثر من ثلاثة أشهر في الجلسة السابقة متأثرة بالمخاوف بشأن تراجع الطلب في الولايات المتحدة والصين، أكبر مستهلكين للنفط في العالم.

وبحلول الساعة 0636 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 15 سنتا إلى 81.76 دولارا للبرميل، في حين تراجعت العقود الآجلة للخام الأميركي سنتين إلى 77.35 دولارا للبرميل. وانخفض كلاهما إلى أدنى مستوى منذ 24 يوليو يوم الثلاثاء.

وقال وارن باترسون وإيوا مانثي، المحللان من بنك آي إن جي، في مذكرة للعملاء: «من الواضح أن السوق أقل قلقا بشأن احتمال تعطل الإمدادات في الشرق الأوسط، وتركز بدلا من ذلك على تخفيف الميزان». وكانوا يشيرون إلى تخفيف ظروف إمدادات النفط الصعبة.

وقالت مصادر بالسوق في وقت متأخر من يوم الثلاثاء نقلا عن أرقام معهد البترول الأميركي إن مخزونات النفط الخام الأميركية ارتفعت بنحو 12 مليون برميل الأسبوع الماضي. وستقوم إدارة معلومات الطاقة الأميركية بتأجيل إصدار بيانات المخزون الأسبوعية حتى الأسبوع الذي يبدأ في 13 نوفمبر.

وقالت إدارة معلومات الطاقة يوم الثلاثاء: إن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة هذا العام سيرتفع بنسبة أقل قليلا مما كان متوقعا في السابق بينما سينخفض الطلب. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الآن أن ينخفض إجمالي استهلاك النفط في البلاد بمقدار 300 ألف برميل يوميًا هذا العام، وهو ما يعكس توقعاتها السابقة بزيادة قدرها 100 ألف برميل يوميًا.

وتوقعت الوكالة أيضًا أن يزيد إنتاج فنزويلا من النفط الخام بأقل من 200 ألف برميل يوميًا إلى متوسط 900 ألف برميل يوميًا بحلول نهاية عام 2024 في ظل تخفيف العقوبات الأميركية.

ومما يخفف من المخاوف بشأن ضيق الإمدادات، قدر محللون من بنك جولدمان ساكس أن صافي صادرات النفط المنقولة بحرًا من قبل ست دول من أوبك، التي أعلنت عن تخفيضات تراكمية في الإنتاج بقدرة 2 مليون برميل يوميًا منذ أبريل 2023، لا تزال عند 0.6 مليون برميل يوميًا فقط أقل من مستويات أبريل.

كما أثارت البيانات في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، الشكوك حول توقعات الطلب. وأظهرت واردات ثاني أكبر اقتصاد في العالم من النفط الخام في أكتوبر نموا قويا لكن إجمالي صادراتها من السلع والخدمات انكمشت بوتيرة أسرع من المتوقع، مما يزيد من المخاوف من انخفاض الطلب العالمي على الطاقة.

ومما زاد من الضغوط على أسعار النفط التعافي المتواضع في الدولار الأميركي من أدنى مستوياته الأخيرة، مما يجعل النفط أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى.

وعلى الجانب المشرق، تتوقع منظمة أوبك المنتجة للنفط أن ينمو الاقتصاد العالمي ويدفع الطلب على الوقود، على الرغم من التحديات الاقتصادية، بما في ذلك ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تحقق الصين هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي هذا العام، حسبما ذكر محافظ البنك المركزي الصيني يوم الأربعاء. وحددت بكين هدف نمو اقتصادي يبلغ نحو 5 % لهذا العام.

وقال محللو أبحاث البنك الأسترالي النيوزلندي، أيه ان زد، استقر النفط بالقرب من أدنى مستوى له منذ ثلاثة أشهر، أمس الثلاثاء، حيث أضاف الانخفاض المتوقع في استهلاك البنزين الأميركي إلى مجموعة متزايدة من المؤشرات التي تشير إلى أن توقعات الطلب تزداد سوءًا.

وجرى تداول خام برنت القياسي العالمي دون 82 دولارًا للبرميل بعد انخفاضه بنسبة 4.2 % يوم الثلاثاء، في حين اقترب خام غرب تكساس الوسيط من 77 دولارًا. وسينخفض الطلب الأميركي على البنزين إلى أدنى مستوى له منذ 20 عاما في العام المقبل على أساس نصيب الفرد، وفقا لتقرير صادر عن الحكومة الأميركية، ومن المرجح أن تؤدي الأسعار عند محطات الوقود والتضخم إلى انخفاض في القيادة التقديرية.

وقد انخفض سعر النفط بشكل حاد خلال الأسابيع الثلاثة الماضية مع تبخر علاوة مخاطر الحرب وتدهور توقعات الطلب. وهناك مخاوف بشأن حالة الاقتصاد في الصين، أكبر مستورد في العالم، وشكوك جديدة حول ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى من تشديد السياسة النقدية. وعلى جبهة العرض، تقترب الشحنات الروسية من أعلى مستوى لها منذ أربعة أشهر، في حين أظهرت بيانات الصناعة زيادة مخزونات الخام الأميركية بنحو 12 مليون برميل الأسبوع الماضي. وينعكس الاتجاه الهبوطي المتزايد أيضًا في منحنى العقود الآجلة. ويبلغ النطاق الزمني الفوري لخام غرب تكساس الوسيط الآن 10 سنتات فقط للبرميل، وهو هيكل صعودي، حيث تكون الشحنات على المدى القريب أكثر تكلفة من الشحنات المتأخرة. وهذا أقل من أكثر من دولار واحد في التراجع في 23 أكتوبر.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع لدى مجموعو آي ان جي المالية: «من الواضح أن السوق ليست ضيقة كما توقع الكثيرون». «وتزامن ذلك مع انحسار المخاوف بشأن الاضطرابات المحتملة في إمدادات الشرق الأوسط وتحول المعنويات إلى مزيد من السلبية».

في وقت، تتفاقم توقعات الطلب على النفط في الصين مع اقتراب فصل الشتاء، ولا تقدم توقعات الطلب على النفط في الصين، أكبر مستورد في العالم، الكثير من الإلهام للمضاربين على الصعود مع اقتراب نهاية العام.

وتتراجع هوامش التكرير، وتتزايد مخزونات النفط الخام والوقود، ولم تتحقق بعد القفزة الحادة المأمولة في السفر الجوي، وهذا يعكس الوضع في الاقتصاد الأوسع، حيث تظل ثقة الأعمال والمستهلكين منخفضة على الرغم من الجهود الحكومية لتحفيز النمو.

وقالت ميا جينج، المحللة لدى مجموعة فاكتس قلوبال إينرجي الاستشارية العالمية: «لقد فقد الطلب المحلي قوته بعد عطلة الأسبوع الذهبي في أكتوبر، ولا نرى أي عوامل داعمة رئيسة خلال فصل الشتاء». وقالت إن استهلاك البنزين والديزل ينخفض عادة في الشهرين الأخيرين من العام، وقد تكون هناك مخاطر سلبية إضافية، حيث يبدو أن السفر الانتقامي بدأ يتلاشى في الصين. وأظهرت بيانات الجمارك يوم الثلاثاء أن واردات الصين من النفط الخام تمكنت من الزيادة بنسبة 7 % في أكتوبر مقارنة بالشهر السابق، لكن ذلك جاء بعد انخفاض بنسبة 13 % في سبتمبر. وأدى ارتفاع أسعار النفط الخام وضعف الطلب على الديزل والبنزين إلى الإضرار بربحية مصافي التكرير المستقلة في الصين خلال الشهرين الماضيين. وأصبحت الهوامش في المصافي المستقلة الصينية، والتي تمثل نحو ربع قدرة المعالجة في البلاد، سلبية في أواخر أكتوبر للمرة الأولى منذ أوائل يناير، وفقا لاستشاري الصناعة المحلي، جيه إل سي. وبلغت معدلات التشغيل في المنشآت في مقاطعة شاندونغ، حيث توجد معظم المصافي المستقلة، نحو 57 % من طاقتها في الأسبوع المنتهي في 3 نوفمبر، وهو أدنى مستوى منذ مايو 2022، وفقًا لبيانات شركة اويل تشيم.
وبعد انخفاضها بنحو 70 مليون برميل في الفترة من أواخر يوليو وحتى أواخر أكتوبر، بدأت مخزونات النفط الخام البرية في الصين في الارتفاع مرة أخرى في إشارة إلى أن الاستهلاك المحلي يتراجع، وفقًا لبيانات من شركة فورتكسا المحدودة. وقد ارتفعت، وإن كان بشكل متواضع، خلال الأسبوعين ونصف الأسبوع الماضيين. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط من المحتمل أن يحد من المشتريات الصينية لبناء المخزون، ومن المرجح أن تسحب البلاد المخزونات، مما يعني أن واردات النفط الخام «ستظل أكثر اعتدالا»، حسبما ذكرت شركة سيتي جروب في مذكرة أواخر الشهر الماضي.

ولم تكن الزيادة في السفر الجوي والطلب على وقود الطائرات خلال عطلة الأسبوع الذهبي في أوائل أكتوبر قوية كما كان مأمولًا، وهو دليل على أن الناس يترددون في إنفاق الكثير على الإجازات في حين أن الظروف الاقتصادية غير مؤكدة للغاية.

وكانت الرحلات الجوية الدولية من الصين بطيئة بشكل خاص في التعافي. ومن المرجح أن يرتفع استهلاك وقود الطائرات في الصين تدريجيًا حتى أوائل شهر يناير، ولكن لن يكون هناك ارتفاع كبير حتى بداية الربع الثاني. وستنخفض صادرات الصين من المنتجات النفطية بنسبة 40 % في نوفمبر مقارنة بأكتوبر. واستنفدت شركات التكرير بالفعل معظم حصصها من تصدير الوقود لعام 2023، وأخبرتها الحكومة في أواخر سبتمبر بعدم توقع المزيد هذا العام. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض كبير في شحنات الديزل، التي تمثل معظم مبيعات الوقود الخارجية للبلاد، في الشهرين الأخيرين من العام.

وأظهرت بيانات أويل تشيم أن مخزونات البنزين التجارية في الصين ارتفعت في الأسابيع الثلاثة حتى 26 أكتوبر، في حين انخفضت معدلات التشغيل في المصافي المملوكة للدولة. وقال مستشار الصناعة إن المخزونات الكبيرة ونقص حصص التصدير من المرجح أن يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في النشاط في المعالجات، وتوقعت شركة سينوبك النفطية الكبرى في أغسطس أن يصل الطلب الصيني على البنزين إلى ذروته هذا العام بسبب الاعتماد السريع على السيارات الكهربائية.

وأفاد معهد البترول الأميركي الممول من الصناعة يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الخام في المركز الرئيس في كوشينغ بولاية أوكلاهوما زادت بمقدار 1.1 مليون برميل الأسبوع الماضي، وفقًا لشخص مطلع، وستكون هذه أكبر زيادة منذ يونيو إذا تأكدت، ولن تنشر إدارة معلومات الطاقة بيانات رسمية يوم الأربعاء، وستصدر بيانات أسبوعين في 15 نوفمبر.

ومع ذلك، قالت أوبك+ إنها لا تزال إيجابية بشأن توقعات الطلب بينما تستعد لاجتماعها الوزاري المقبل، وقد تقرر المملكة العربية السعودية وروسيا ما إذا كانت ستمددان تخفيضات الإمدادات الطوعية حتى عام 2024 في الاجتماع الذي سيعقد في نهاية الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر. وبحسب تقرير انفيستنق دوت كوم، اليومي لأسعار النفط، تحوم أسعار النفط حول أدنى مستوياتها في أكثر من ثلاثة أشهر في التعاملات الآسيوية أمس الأربعاء، حيث أثارت علامات الارتفاع المفاجئ في المخزونات الأميركية الشكوك حول مدى بقاء الإمدادات محدودة.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي أن مخزونات النفط الخام الأميركية ارتفعت بمقدار 11.9 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 3 نوفمبر، وهو ما يزيد بكثير عن التوقعات التي كانت تشير إلى انخفاض قدره 0.3 مليون برميل.

وتشير القراءة إلى أن المخزونات الأميركية تتزايد وسط تباطؤ الطلب على الوقود، خاصة وأن موسم الشتاء يحد من السفر، وتبشر بيانات معهد البترول الأميركي بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الرسمية - والتي تم تأجيل إصدارها إلى 13 نوفمبر من قبل إدارة معلومات الطاقة.

وزادت بيانات المخزون من المخاوف بشأن تشديد أسواق النفط، وتأتي بعد يوم واحد فقط من البيانات التي أظهرت أن صادرات النفط الروسية بلغت أعلى مستوى لها منذ أربعة أشهر في الشهر السابق.

وأظهرت البيانات الأخيرة أيضًا أن إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ارتفع في أكتوبر، حتى مع تعهد السعودية وروسيا بالحفاظ على تخفيضات الإمدادات المستمرة حتى نهاية العام. ورافق ذلك بيانات تظهر ضعفا اقتصاديا مستمرا في الصين أكبر مستورد للخام، وبينما ظلت واردات البلاد من النفط ثابتة في أكتوبر، أشار الانخفاض الأكبر من المتوقع في إجمالي الصادرات إلى الضعف المستمر في أكبر محركاتها الاقتصادية.

كما انخفضت صادرات الصين من الوقود، حيث بدا أن مصافي التكرير المحلية قد وصلت إلى نهاية حصص التصدير الخاصة بها، وقامت الصين ببناء مخزوناتها النفطية بشكل مطرد هذا العام، وهو ما قد يشهد انخفاضًا في شهيتها للنفط الخام خلال الأشهر المقبلة، ومن المتوقع أن تقدم بيانات التضخم من البلاد، المقرر صدورها يوم الخميس، مزيدًا من المعلومات حول الاقتصاد، الذي كان يعاني إلى حد كبير هذا العام. كما أثر انتعاش الدولار المستمر من أدنى مستوياته في ستة أسابيع على أسواق النفط هذا الأسبوع، حيث قلل عدد كبير من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي من التوقعات بأن البنك المركزي لن يرفع أسعار الفائدة أكثر.

وتزايدت التوقعات بتوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي مؤقتًا بعد إشارات أقل تشددًا من بنك الاحتياطي الفيدرالي وبيانات الوظائف غير الزراعية الضعيفة الأسبوع الماضي، لكن مسؤولي البنك المركزي الذين تحدثوا هذا الأسبوع حذروا من أن مرونة الاقتصاد الأميركي والتضخم الثابت يمكن أن يؤديا إلى رفع سعر الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي. وفي هذا الصدد، ينصب التركيز هذا الأسبوع بشكل مباشر على خطاب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في وقت لاحق من يوم الأربعاء، وحديث آخر يوم الجمعة. وسوف تنتظر الأسواق لترى ما إذا كان باول سيواصل خطابه المتشدد، بالنظر إلى أن رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي حذر من أن أسعار الفائدة الأميركية ستظل أعلى لفترة أطول.

أوبك تتوقع نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع الطلب على الوقود برغم التحديات

الرياض

الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم الثلاثاء إن المنظمة تتوقع نمو الاقتصاد العالمي ويدفع الطلب على الوقود على الرغم من التحديات الكلية بما في ذلك ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة.

وقال هيثم الغيص، في مؤتمر أرجوس للنفط الخام الأوروبي في لندن، إن أداء الولايات المتحدة جيد، بينما تعاني أوروبا. وقال إنه حتى الصين، التي خرجت من الإغلاق بشكل أبطأ مما كان متوقعا، تتوقع نموا بنسبة 4.5 % إلى 5 %، متجاوزا أوروبا.

وقال «عندما نتحدث عن الطلب وتوقعاتنا، ربما على المدى القصير إلى المتوسط، فإننا لا نزال نرى اقتصادا عالميا سليما ينمو رغم كل التحديات والضغوط». وأظهرت بيانات رسمية يوم الثلاثاء أن واردات الصين من النفط الخام في أكتوبر نمت على أساس سنوي وشهر بعد شهر، في حين تقلص إجمالي صادراتها بسرعة أكبر من المتوقع.

ومن الممكن أن تؤدي التوقعات بتخفيضات في استهلاك النفط الخام من قبل شركات التكرير في الصين بين نوفمبر وديسمبر إلى الحد من الطلب على النفط وتفاقم انخفاض الأسعار. ولكن الغيص قال إن نمو الطلب في الهند وأجزاء أخرى من آسيا يبدو إيجابيا، ومن المتوقع أن يواصل قطاع الطيران على مستوى العالم دفع الطلب على الوقود. وقال: «في قطاع الطيران، لا يزال هناك مجال للتحسين، لذلك نحن إيجابيون للغاية بشأن الطلب».

وتختلف توقعات أوبك لنمو الطلب لعام 2024 بأكثر من مليوني برميل يوميا عن توقعات وكالة الطاقة الدولية بنمو قدره 880 ألف برميل يوميا. وتجتمع منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها بقيادة روسيا، في إطار المجموعة المعروفة باسم أوبك+، في وقت لاحق هذا الشهر لوضع السياسة.

وقال إن أوبك+ كانت استباقية واتخذت إجراءات وقائية لتحقيق استقرار سوق الخام. وردا على سؤال حول وجهة نظره بشأن التحول في تدفقات تجارة النفط العالمية مع تجنب أوروبا الوقود الروسي منذ حرب أوكرانيا، قال الغيص إن التغيير كان جاريا قبل بدء الصراع في فبراير من العام الماضي والسوق هي التي ستملي الأمر. وقال «في نهاية المطاف، ستتدفق البراميل إلى أي مكان يوجد فيه أفضل مركز طلب وأفضل سعر».

وفي صعيد متصل، قال الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص، إن باب منظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبك، مفتوح إذا رغبت البرازيل في الانضمام إلى المجموعة المصدرة للنفط. وقال «اليوم، أصبحت البرازيل واحدة من أكبر المصدرين وتوقفوا عن شراء النفط الخام، فإذا الباب مفتوح.

بالنسبة لمنظمة أوبك، من المنطقي ضم البرازيل إلى المجموعة، حيث وصل إنتاجها من النفط والغاز إلى مستويات قياسية في يوليو عند 4.48 مليون برميل يوميا. وارتفع إنتاج النفط بنسبة 18.6 % على أساس سنوي وفقا لبيانات الوكالة الوطنية للموانئ، ليصل إلى 3.51 مليون برميل يوميا.

ومن المتوقع أن تعزز شركات النفط الخاصة في البرازيل الإنتاج بنسبة 75 % بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تنمو شركة بتروبراس البرازيلية التي تديرها الدولة الإنتاج بنسبة 81 % خلال نفس الإطار الزمني، وقالت بتروبراس إنها على استعداد لإنفاق 78 مليار دولار من 2022-2026 لتعزيز إنتاجها.

وإن صعود البرازيل السريع في صناعة النفط لتصبح مصدرًا مهمًا لا يجعلها مجرد لقمة محيرة لمنظمة أوبك، ولكن افتقارها إلى العضوية يمكن أن يمثل تهديدًا للمجموعة، حيث يعوض كبار المنتجين بعضًا من قوة أوبك للحفاظ على توازن أسواق النفط. ومع ذلك، لم تكن هناك فوائد تذكر بالنسبة للبرازيل من الانضمام إلى أوبك. وفي أوائل يناير 2020، رفض وزير الطاقة البرازيلي بينتو ألبوكيرك الانضمام إلى أوبك. وقال في ذلك الوقت: «الفكرة هي مجرد زيادة إنتاجنا والمشاركة بشكل أكبر في سوق النفط والغاز الدولية». لكن هذه ليست خطة للبرازيل للانضمام إلى أوبك أو أي اتحاد آخر أو مجموعة أخرى من منتجي النفط والغاز، ولا نريد قيودا، بل نريد زيادة إنتاجنا".

والفائدة الوحيدة هي أن انضمام البرازيل إلى أوبك سيضيف قوة إلى المجموعة ويجعل من الأسهل السيطرة على السوق - وستكون البرازيل بعد ذلك جزءا من تلك المجموعة المعززة. وحول قيام أوبك بزيادة توقعاتها للطلب على النفط على المدى الطويل في تقريرها لأفاق النفط 2023، قال هيثم الغيص، الأمين العام لمنظمة أوبك، شهد العام الماضي قيام فريق البحث التابع لأمانة أوبك بالنظر في مجموعة متنوعة من التحولات في سياسة الطاقة، وإعادة تقييم سرعة وطبيعة التحولات في مجال الطاقة، فضلاً عن التطورات في المشهد الاقتصادي، لمراجعة توقعات الطلب على النفط على المدى الطويل في العالم، وتشير توقعات أوبك ان يصل الطلب للنفط العالمي إلى 116 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2045.

وهذا أعلى بأكثر من 6 ملايين برميل في اليوم عما كان عليه في تقرير أفاق النفط لعام 2022، وهناك احتمال أن يكون المستوى أعلى من ذلك. وقال الغيص «ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن ما يقرب من نصف هذه المراجعة يأتي من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي ارتفعت بمقدار 2.6 مليون برميل يوميًا مقارنة بتقرير العام الماضي.

وفي المقابل، شهدت تقارير أفاق النفط السابقة مراجعات هبوطية طفيفة للطلب على النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2045. وتأتي زيادة الطلب على النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على خلفية التطورات الهامة المتعلقة بالطاقة والاقتصاد، حيث يلمح السكان ما تعنيه العديد من السياسات والأهداف الأولية لصافي الصفر بالنسبة لهم، ويعيد صناع السياسات تقييم نهجهم في مسارات التحول في مجال الطاقة.

وقد شوهد هذا في العديد من دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا وغيرها، مع التراجع عن أهداف السياسة الطموحة حيث تعطي الحكومات أولوية أكبر لأمن الطاقة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيؤثر هذا بشكل مباشر على الطلب على النفط في هذه البلدان والمناطق، ومن المرجح أن يكون له آثار غير مباشرة على مناطق أخرى مما يؤدي إلى تباطؤ تحسينات الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، تم تأجيل بعض مشاريع الطاقة المتجددة أو حتى تأجيلها بسبب ارتفاع التكاليف والقيود المفروضة على سلسلة التوريد.

أما في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ارتفع الطلب على النفط بمقدار 3.4 ملايين برميل يومياً مقارنة بتقرير افاق النفط 2022، فإن القصة مختلفة قليلاً. ويأتي هذا التنقيح نتيجة لمزيج من السياسات الأقل صرامة والنمو الاقتصادي الأسرع، مما يؤدي إلى التصنيع بشكل أسرع، وطبقة متوسطة أكبر، والتوسع في خدمات النقل، وتحسين الوصول إلى الطاقة، والتحول بشكل أسرع إلى مصادر الطاقة الحديثة.

ونتيجة لذلك، تتوسع معظم قطاعات استهلاك النفط بشكل أسرع مما كان متوقعا في السابق، بما في ذلك الصناعة والبتروكيماويات والطيران والسكن. وجزء من التغيير في جانب النقل البري هو ارتفاع إجمالي عدد المركبات لكل من سيارات الركاب والقطاع التجاري. ويتجلى تأثير ارتفاع الطلب على النفط بشكل خاص في المركبات التجارية، حيث تكون خيارات السيارات الكهربائية محدودة.

ويجب أيضًا وضع التعديل التصاعدي للطلب العالمي على النفط في سياق حاجة العالم إلى المزيد من جميع الطاقات، باستثناء الفحم، مع توسع السكان ونمو الاقتصادات في العقود القادمة. في تقرير أفاق النفط 2023، سيتوسع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 23 % في الفترة حتى عام 2045، مع زيادة الطلب العالمي على النفط بنحو 17 %، وتوسع مصادر الطاقة المتجددة (بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والطاقة المائية) بأكثر من 200 %، وإن كان ذلك من قاعدة منخفضة.

ويتساءل البعض عما إذا كان هناك ما يكفي من الإمدادات لتلبية هذا الطلب المتوقع على النفط، وما إذا كان من الممكن تحقيق ذلك من خلال خفض الانبعاثات في الوقت نفسه. الجواب على كلا السؤالين هو نعم قطعا.

ومن الواضح أن هناك ما يكفي من الموارد، حيث تبلغ احتياطيات النفط الخام المؤكدة في العالم أكثر من 1.55 تريليون برميل. والقضية الرئيسية هي الاستثمار في صناعة كثيفة رأس المال وتستغرق فترات زمنية طويلة، وهي صناعة تكون فيها المنتجات المشتقة من النفط الخام ضرورية لحياتنا اليومية.

وفي تقرير أفاق النفط 2023، يبلغ إجمالي متطلبات الاستثمار حتى عام 2045، قيمة 14 تريليون دولار، أو نحو 610 مليار دولار في المتوسط سنويًا. وقال الغيص، «ونحن في احتياج إلى مناخ مستقر وصديق للاستثمار على المدى الطويل، مناخ يعمل لصالح المنتجين والمستهلكين، ويتعين علينا أن نبتعد عن الفكرة المضللة المتمثلة في التوقف عن الاستثمار في مشاريع نفطية جديدة».

وتتخذ صناعة النفط أيضًا خطوات هائلة لتقليل الانبعاثات. وتستثمر هذه الصناعة، التي تلعب فيها الدول الأعضاء في أوبك دورًا مهمًا، بكثافة بالفعل في مشاريع الهيدروجين، واستخدام احتجاز الكربون ومرافق تخزينه، وإزالة ثاني أكسيد الكربون، والتقاط الهواء المباشر، واقتصاد الكربون الدائري.

وستكون منظمة أوبك ودولها الأعضاء حاضرة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، «كوب 28»، في دولة الإمارات العربية المتحدة في وقت لاحق من هذا العام، ونحن نتطلع إلى التأكيد على الحاجة إلى تحولات عادلة وشاملة في مجال الطاقة تتبع نهجًا يشمل جميع الطاقات وجميع التقنيات وجميع الشعوب.

وألقى تقرير أفاق النفط 2023، نظرة صادقة على الحقائق على أرض الواقع، وما يمكن أن تقدمه كل طاقة من حيث توفير أمن الطاقة وتوافر الطاقة وتقليل الانبعاثات. ومن الواضح أن النفط قادر على تحقيق هذه الأهداف الثلاثة، وهو أمر أساسي وراء عدم رؤيتنا لذروة الطلب على النفط حتى عام 2045.

الرياض الخضراء.. سبعة أحياء.. جاري التشجير

الرياض

تتواصل أعمال مشروع الرياض الخضراء لتشجير الأحياء السكنية في العاصمة الرياض والتي انطلقت في سبعة أحياء شملت العزيزية والجزيرة والنسيم وقرطبة والنخيل والعريجاء والغدير ضمن برنامج المشروع الهادف لتشجير 120 حيا سكنيا.

«الرياض» رصدت أبرز المنجزات للأعمال الميدانية لبرنامج تشجير الأحياء السكنية والتي انطلقت قبل عام ونصف تقريبا حيث تستهدف أعمال التشجير في الأحياء السكنية زراعة 600 ألف شجرة وشجيرة في حي العزيزية بالإضافة لتشجير العديد من المدارس والميادين العامة وإنشاء عدد من الحدائق. وفي حي النخيل شارك سكان الحي في أعمال التشجير الهادفة لزراعة 50000 شجرة. و52 كم من الشوارع والممرات. وتشجير الساحات المحيطة بـ30 مسجدا في الحي. بالإضافة لتشجير 14 موقف للسيارات. و4 مدارس.

وفي حي الغدير تتواصل الأعمال مشروع الرياض الخضراء لزراعة 46500 شجرة. وتنفيذ 7 حدائق. وتشجير 28 كم من الشوارع والممرات. وساحات 13 مسجدا. وأربع مدارس في الحي بالإضافة لأربع أراضي فضاء ومنشأة صحية.

وفي حي قرطبة تستهدف الأعمال الميدانية لمشروع الرياض الخضراء زراعة 92 ألف شجرة. وتنفيذ 34 حديقة وساحات عامة وملاعب رياضية وساحات للأنشطة الترفيهية. بالإضافة لتشجير أربع مدارس. 56 ساحة لمساجد الحي. وتشجير ثمانية مباني حكومية. بالإضافة 18 أرض فضاء. و44 كم من الشوارع والممرات وتسعة مواقف للسيارات.

وفي حي العريجاء غرب العاصمة الرياض تتضمن أعمال الرياض الخضراء الجاري تنفيذها تشجير 46 مسجدا بالحي. وزراعة 110 آلاف شجرة. وتنفيذ 30 حديقة. وتشجير 19 مدرسة. بالإضافة لتشجير 46 كم من شوارع الحي والممرات. و70 موقفا للسيارات. وفي حي الجزيرة تفاعل أهالي حيّ الجزيرة مع برنامج التشجير الذي ينفذه مشروع الرياض الخضراء الرامي لزراعة 39 ألف شجرة. وتنفيذ 11 حديقة. وتشجير 14 مدرسة. وزراعة وتشجير 36 كم من شوارع الحي والممرات. بالإضافة لتشجير الساحات المحيطة 37 مسجد في الحي. وفي حي النسيم يستهدف برنامج الرياض الخضراء تشجير الساحات المحيطة بـ83 مسجد في الحي. وتتواصل أعمال المشروع لزراعة 241 الف شجرة. وتنفيذ 97 حديقة. وتشجير 33 مدرسة وزراعة وتشجير 66 كم من الشوارع والممرات. و37 موقف للسيارات. وإلى جانب أعمال تشجير الأحياء السكنية تتواصل أعمال مشروع الرياض الخضراء لتشجير وزراعة الطرق والميادين الرئيسة بشوارع العاصمة الرياض ومنها أعمال تشجير طريق الملك فهد وطريق الملك سلمان وميدان تقاطع طريق الملك فهد مع الملك سلمان.

يعد مشروع الرياض الخضراء واحداً من أكثر مشاريع التشجير طموحاً في العالم، وهو أحد مشاريع الرياض الأربعة الكبرى التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز للمساهمة في تحقيق أحد أهداف "رؤية السعودية 2030" برفع تصنيف مدينة الرياض بين نظيراتها من مدن العالم بمشيئة الله. وتستهدف أعمال التشجير زراعة أكثر من 7.5 ملايين شجرة في كافة أنحاء مدينة الرياض ورفع نصيب الفرد من المساحة الخضراء مع تحقيق الاستغلال الأمثل للمياه المعالجة في أعمال الري، بما يساهم في تحسين جودة الهواء وخفض درجات الحرارة في المدينة، وتشجيع السكان على ممارسة نمط حياة أكثر نشاطاً وحيوية بما ينسجم مع أهداف وتوجهات "رؤية السعودية 2030 ".

النفط يتراجع لأدنى مستوى في 3 أشهر .. علامات زيادة المعروض في مواجهة مخاوف الطلب الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام بعد تراجع المخاوف المرتبطة بالحرب في غزة ومحت تقريبا جميع مكاسبها منذ بداية العام حتى الآن، حيث يشير تقلص هوامش التكرير إلى ضعف الطلب على النفط.

وتراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في أكثر من ثلاثة أشهر، بعد أن أظهرت بيانات زيادة كبيرة في إمدادات الخام الأمريكية في حين أثارت بيانات اقتصادية صينية متضاربة المخاوف بشأن الطلب العالمي على الخام.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 25 سنتا إلى 81.36 دولار للبرميل خلال تعاملات أمس، في حين تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي 35 سنتا إلى 77.02 دولار للبرميل. وانخفض كلاهما إلى أدنى مستوى منذ 24 يوليو في التعاملات الآسيوية المبكرة، وفقا لـ«رويترز».

ويقول محللون نفطيون إنه على الرغم من أن واردات النفط الصينية لا تزال قوية وأظهر أكتوبر زيادة شهرية أخرى إلى 11.53 مليون برميل يوميا، إلا أن احتمالات نفاد الحصص وضعف هوامش التكرير كانت المحرك الرئيس لانخفاض سعر خام برنت. وشددوا في تصريحات لـ«الاقتصادية»، على أهمية قرار السعودية بتمديد خفض إنتاجها الطوعي بمقدار مليون برميل يوميا حتى نهاية هذا العام مع قيام روسيا أيضا بتخفيض صادراتها بمقدار 300 ألف برميل يوميا ومع الحفاظ على القيود الطوعية الحالية المعمول بها، معتبرين أن هذا الإجراء سيساعد كثيرا في استعادة التوازن في سوق النفط الخام. ولفت المحللون إلى أن صادرات إيران من النفط تنخفض وسط الصراع المحتدم في الشرق الأوسط، حيث انخفضت صادرات النفط الإيرانية للشهر الثاني على التوالي إلى 1.4 مليون برميل يوميا وذلك في الوقت الذي أقر فيه مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون من شأنه فرض عقوبات على جميع الموانئ والمصافي الأجنبية التي تعالج الخام الإيراني. وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة إن تحالف «أوبك +» يستعد إلى اجتماع وزاري موسع وحاسم في نهاية الشهر الجاري وتعود أهميته إلى الاضطرابات المستمرة في السوق النفطية والحاجة المتواصلة لتحديث أساسيات السوق لتحديد سياسات الإنتاج المناسبة لظروف السوق الراهنة، لكن أغلب التوقعات تصب في مصلحة استمرار التمسك بتخفيضات الإنتاج وتمديدها.

وأضاف أن «أوبك» تدرس خطة ضم البرازيل إلى عضويتها في إطار توسيع التكتل وزيادة تأثيره خاصة أن البرازيل منتج قوي وواعد ويقود زيادات مؤثرة في العرض في العام المقبل، لافتا إلى تأكيدات هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة «أوبك»، أن المنظمة تحرز تقدما في المحادثات بشأن توسيع عضويتها، قائلا إن البرازيل قد تكون مهتمة بالانضمام إلى تحالف منتجي النفط على غرار أذربيجان أو ماليزيا أو بروناي. أما سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، فيرى أن جهود المنتجين والتفاهمات الدولية جنبت سوق النفط الخام حدوث اهتزازات عنيفة جراء المواجهات المسلحة في الشرق الأوسط، حيث لم يؤد الصراع الدائر بين حماس وإسرائيل حتى الآن إلى تعطيل تدفقات النفط الخام العالمية.

ونقل عن تحذيرات صادرة عن بعض الخبراء الدوليين من أنه قد يكون هناك تدهور حاد في مناخ الاستثمار في قطاع الطاقة التقليدية، فضلا عن احتمال حدوث انقطاع خطير في تدفق الطاقة، إذا اندلعت الحرب على طول الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان وفي حالة تدخل إيران.

ومن ناحيته، فيقول أندريه يانييف المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة إن مؤشرات النفط الصخري البديلة تستمر في إظهار المرونة على الرغم من انخفاض أسعار النفط في الولايات المتحدة، حيث إن عدد منصات الحفر في الشهر الحالي مشابه للشهر الماضي، لافتا إلى أن إنتاج النفط الخام الأمريكي وصل إلى 13.1 مليون برميل يوميا في أغسطس وارتفع نشاط العمالة في حقول النفط إلى ذروة دورية جديدة في سبتمبر.

وأكد أن تحسين الكفاءة الإنتاجية سيظل موضوعا بارزا ومتكررا في مشاريع المنبع في قطاع النفط الصخري الأمريكي وبما يؤثر في ربحية شركات الطاقة، لافتا إلى تراجع تفكير المستثمرين بشأن ضرورة إعادة التسارع الحاد في إنتاجية النفط الصخري الزيتي.

وتتفق ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام مع أن حدوث ارتفاع كبير في بيانات مخزونات النفط الخام الأمريكي – بحسب بيانات معهد البترول الأمريكي – أثر في أسعار النفط التي عانت بالفعل وسط احتمال استمرار تباطؤ النمو في الاقتصادات الكبرى في العالم، معتبرة أن ارتفاع مستويات المخزون جنبا إلى جنب مع ضعف الطلب المتوقع على النفط يؤثران في الأسعار.

وأشارت إلى أن علاوة الحرب والمخاوف بشأن إمدادات النفط في المنطقة الأوسع قد تبددت في حين أن مخاوف النمو العالمي وسط ارتفاع أسعار الفائدة لا تزال هي العامل المهيمن في عملية اكتشاف الأسعار، موضحة أنه إضافة إلى ذلك سلطت بيانات الواردات الإيجابية لأكتوبر في الصين الضوء على ارتفاع طفيف في واردات النفط الصينية مقارنة بأكتوبر من 2022 وهو أقل من طموحات وتوقعات السوق النفطية.

وخفضت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعات أسعار النفط في 2024، حتى مع استمرار الخفض الطوعي للإمدادات من جانب السعودية وروسيا، متوقعة أن يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط نحو 89.24 دولار للبرميل خلال 2024، بانخفاض 1.8 في المائة عن توقعاتها في أكتوبر 2023، البالغة 90.91 دولار للبرميل. من جانب آخر.. تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 86.50 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 88.86 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني انخفاض على التوالي وأن السلة خسرت نحو أربعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 90.06 دولار للبرميل.

هيئة النقل تدشن الحافلة الكهربائية في حاضرة الدمام والقطيف الاقتصادية

دشنت الهيئة العامة للنقل بالتعاون مع أمانة المنطقة الشرقية، والشركة السعودية للنقل الجماعي «سابتكو» في الدمام اليوم، الحافلة الكهربائية، بحضور الدكتور رميح الرميح رئيس الهيئة العامة للنقل المكلف، والمهندس محمد الحسيني وكيل أمين المنطقة الشرقية، وذلك ضمن مشاريع النقل العام في حاضرة الدمام، ومحافظة القطيف، وامتدادا لسلسلة من إطلاق الحافلات الكهربائية في المملكة. وأوضحت الهيئة العامة للنقل أن الحافلة مصممة وفقا لأحدث المعايير، ومجهزة بمميزات تجمع بين الكفاءة والراحة والتقنيات الحديثة، حيث تشتمل على 37 مقعدا مريحا، ومزودة ببطارية عالية الكفاءة بقوة 420 كيلوواط، ما يتيح لها العمل لمدة تصل إلى 18 ساعة متواصلة عبر 73 رحلة يوميا، وتمكنها من قطع مسافة تصل إلى 300 كيلومتر في الشحنة الواحدة، إضافة إلى مواكبتها لاحتياجات الركاب من خلال توفير شبكة WIFI ومنافذ USB مثبتة داخل الحافلة.

وإطلاق الحافلة الكهربائية ضمن مشروع النقل العام بالحافلات في حاضرة الدمام ومحافظة القطيف يضم 85 حافلة، ويشتمل على ثمانية مسارات تغطي 218 محطة توقف ولمسافة 400 كيلومتر، ويهدف المشروع إلى تشجيع ثقافة النقل العام بما يدعم مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية بزيادة نسبة مستخدمي وسائل النقل العام إلى 15 في المائة بحلول عام 2030، وتوفير خيارات تنقل أسرع وأسهل، والحد من الانبعاثات الكربونية، والإسهام في تحسين جودة الحياة.

اليابان تخصص 13.3 مليار دولار لدعم تصنيع وتأمين الرقائق الاقتصادية

من المقرر أن تخصص اليابان نحو تريليوني ين «13.3 مليار دولار» في ميزانية إضافية لدعم قدرتها على تصنيع وتأمين أشباه الموصلات في الداخل، طبقا لمسؤولين حكوميين على صلة بالأمر.

ومن إجمالي المبلغ، سيتم تخصيص نحو 760 مليارين لصندوق دعم الإنتاج الضخم للرقائق، وهي الأموال التي يمكن استخدامها لدعم مصنع ثان لشركة «تصنيع أشباه الموصلات» التايوانية، في كوماموتو، في جنوب غرب اليابان، حسب مصادر، طلبت عدم الكشف عن هويتها، بسبب سرية الموضوع.

ووفقا لوكالة «بلومبيرج» للأنباء، أضافت المصادر أنه «سيتم استخدام نحو 640 مليارين، لصندوق آخر لدعم أبحاث الرقائق المتطورة». وتابعت المصادر أن «هذا الصندوق يمكن استخدامه في مشروع الرقائق المحلي الياباني رابيدوس كورب».

وسيتم تخصيص 570 مليارين، لصندوق منفصل لدعم الإمداد المستقر من الرقائق إلى اليابان. وتابعت المصادر أن «تلك الأرقام لن يتم الانتهاء منها، حتى يوافق مجلس الوزراء على ميزانية إضافية غدا». وكانت هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية «إن.إتش.كيه» قد أعلنت عن تخصيص الميزانية في وقت سابق أمس.

يشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي في اليابان نما خلال سبتمبر الماضي بنسبة 0.3 في المائة شهريا إلى ما يعادل نحو 282.97 ألف ين «1883 دولارا» شهريا للأسرة الواحدة.

كان المحللون يتوقعون تراجع الإنفاق بنسبة 0.4 في المائة بعد ارتفاعه 3.9 في المائة خلال أغسطس الماضي.

وعلى أساس سنوي تراجع الإنفاق الاستهلاكي في اليابان بنسبة 2.8 في المائة خلال سبتمبر، في حين كان المحللون يتوقعون تراجعه 2.7 في المائة بعد تراجعه 2.5 في المائة في أغسطس الماضي.

صادرات النفط الروسي قرب أعلى مستوياتها منذ سبتمبر .. 2.5 مليون برميل يوميا

الاقتصادية

أظهرت بيانات اقتصادية بدء تعافي صادرات المنتجات النفطية الروسية بفضل زيادة صادرات الوقود، بعد تراجع صادرات المنتجات النفطية نتيجة القيود المفروضة على تصدير الديزل «السولار» وعمليات الصيانة الموسمية للمصافي.

وبحسب بيانات شركة فورتيكسا ليمتد للاستشارات والتحليلات الاقتصادية، بلغ إجمالي صادرات المنتجات النفطية الروسية خلال الأسبوع المنتهي في 4 نوفمبر الحالي نحو 2.5 مليون برميل يوميا، وهي أكبر صادرات يومية منذ سبتمبر الماضي عندما قررت الحكومة فرض حظر على تصدير وقود السيارات.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن سوق النفط العالمية تراقب من كثب صادرات الوقود الروسي لتقدير حجم إنتاج النفط الخام الروسي بعد أن توقفت روسيا عن نشر بيانات إنتاج النفط. وأضافت أن «صادرات النفط الروسي اقتربت حاليا من أعلى مستوياتها خلال الشهور الأخيرة»، وهو ما يشير إلى احتمال التخلي عن اتفاق بشأن خفض صادرات النفط في السوق العالمية. وأشارت «بلومبيرج» إلى أن المتوقع استمرار نمو صادرات المنتجات النفطية الروسية خلال الفترة المقبلة مع زيادة إنتاج المصافي عقب انتهاء عمليات الصيانة الموسمية. كما أن تأخير بعض الشحنات بسبب اضطراب الأحوال الجوية خلال الشهر الماضي يمكن أن يسهم في زيادة الصادرات حاليا. وفي حين زادت صادرات البنزين إلى 502 ألف برميل يوميا، تراجعت صادرات الديزل خلال الأسبوع الماضي بنسبة 10 في المائة عن الأسبوع السابق إلى نحو 804 آلاف برميل يوميا وهو أقل مستوى لها منذ أوائل الشهر الماضي.

كما تراجعت صادرات الديزل منخفض الكبريت إلى نحو 302 ألف برميل يوميا وهو أقل مستوى لها منذ أربعة أسابيع. ورغم رفع الحظر على تصدير الديزل في بداية الشهر الماضي، ما زالت القيود مفروضة على هذه الصادرات في روسيا حيث تلزم الشركات بتوجيه 50 في المائة على الأقل من إنتاجها للسوق المحلية، وأن يقتصر التصدير على الكميات التي يتم نقلها إلى الموانئ عبر خطوط الأنابيب وليس الصهاريج.

وارتفعت صادرات الخام من «أوبك» بنحو مليون برميل يوميا منذ أدنى مستوياتها في أغسطس نتيجة لانخفاض الطلب المحلي موسميا في الشرق الأوسط. ويبدو أن هذه الإمدادات كبيرة جدا بحيث لا يمكن للدول المستهلكة للنفط استيعابها. وفيما يتعلق بالطلب، أظهرت واردات الصين من النفط الخام في أكتوبر نموا قويا على أساس سنوي وأساس شهري، لكن إجمالي صادراتها انكمش بوتيرة أسرع من المتوقع.

لافروف: الغرب يثير الأزمات بالتسرع في التحول إلى الطاقة المتجددة الاقتصادية

اتهم سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي الغرب بإثارة الأزمات في سوق النفط والغاز العالمية، بسبب التسرع في التحول إلى استخدام الطاقة الخضراء، وفرض ضغوط على الدول الأخرى لاتخاذ الخطوة نفسها.

وقال لافروف في تصريحات بثها التلفزيون أمس، «في الواقع، تعود الأسباب وراء وجود ظواهر سلبية في قطاع الطاقة إلى التصرفات غير المسؤولة التي يقوم بها الغرب الجمعي عندما قرر أن يفرض التحول إلى الطاقة الخضراء على نفسه، وفرض التحول نفسه على دول أخرى لم تكن ببساطة مستعدة اقتصاديا لذلك».

وأضاف أن «مقاطعة الغرب للطاقة الروسية كرد فعل على الحرب في أوكرانيا وجهت ضربة خطيرة لأمن الطاقة العالمي، وأدت هذه الخطوات إلى انقطاع سلاسل القيمة، وإعادة توزيع تكلفة تدفقات الطاقة العالمية، وارتفاع تكاليف المعاملات والخدمات اللوجستية».

وقال لافروف «إن تفجير خطي أنابيب غاز نورد ستريم الممتدة إلى أوروبا أدى إلى حرمان القارة من الغاز بأسعار منخفضة وجعلها أكثر اعتمادا على الواردات باهظة الثمن من الولايات المتحدة».

وتتوافق أحدث تصريحات أدلى بها لافروف مع موقف روسيا طويل الأمد وهو أن العقوبات التي فرضت عليها كانت هدفا في حد ذاتها وأن دول الغرب ارتكبت خطأ فادحا عندما استغنت عن استخدام الطاقة الروسية.

تفاهم بين «أكوا باور» و«مصدر» و«سوكار» لمشاريع طاقة متجددة في أذربيجان بـ500 ميغاواط

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «أكوا باور» السعودية توقيع مذكرة تفاهم مع كل من شركة «أبوظبي لطاقة المستقبل» (مصدر)، وشركة النفط الحكومية لأذربيجان (سوكار)، بهدف تطوير مشاريع للطاقة المتجددة بقدرة إجمالية تبلغ 500 ميغاواط في منطقة ناختشيفان المتمتعة بالحكم الذاتي في أذربيجان.

وقد وقّع مذكرة التفاهم كل من الرئيس التنفيذي للاستثمار في «أكوا باور» توماس بروستروم، والرئيس التنفيذي لـ«مصدر» محمد الرمحي، ونائب رئيس شركة «سوكار» أفغان إيساييف.

حشد الخبرات

وبموجب مذكرة التفاهم مع «سوكار»، ستعمل «أكوا باور» و«مصدر» على حشد الخبرات الهادفة إلى تطوير مشاريع الطاقة المتجددة التي من شأنها أن توفر الدعم اللازم لأذربيجان من أجل تحقيق طموحها في الحد من انبعاثات الكربون.

وفي هذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لـ«أكوا باور» ماركو أرتشيلي: «يسعدنا أن نتعاون مع كل من (مصدر) و(سوكار) لتحقيق رؤية مشتركة نحو بلوغ مستقبل مستدام خالٍ من الكربون. من خلال العمل معاً، نؤكد سوياً التزامنا الثابت بتسريع جهود إزالة الكربون على مستوى العالم».

تطوير مشاريع متجددة

فيما قال الرئيس التنفيذي لـ«مصدر» الرمحي، «إن هذه الاتفاقية تعد امتداداً لشراكتنا مع المؤسسات الأذربيجانية التي أثمر عنها تطوير محطة كاراداغ للطاقة الشمسية بقدرة 230 ميغاواط، ويأتي هذا المشروع بمنطقة نخجوان في إطار خططنا لتطوير مشاريع طاقة متجددة بقدرة إجمالية تصل إلى 10 غيغاواط بأذربيجان، بما يدعم تحقيق طموحات البلاد المتعلقة بالحياد المناخي».

أضاف: «يعكس تحالفنا مع كل من (أكوا باور) و(سوكار) التزامنا وهدفنا المشترك في دعم مساعي الدول لتنويع مزيج الطاقة وبناء اقتصادات خالية من الانبعاثات، وضمان مستقبل أكثر استدامة».

بدوره، قال نائب رئيس شركة «سوكار» أفغان إيساييف إن هذه الشراكة «تعدُّ خطوةً حاسمةً في رحلتنا نحو مستقبل الطاقة المستدامة... كما يؤكد هذا التحالف الاستراتيجي التزامنا بتسخير الإمكانات الهائلة للطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وتعزيز جهودنا للحد من انبعاثات الكربون، ودعم النمو الاقتصادي في منطقتنا. نشعر بحماسٍ كبير للشروع في هذا المسار من تحول الطاقة، والمساهمة بجعل أذربيجان أكثر اخضراراً وازدهاراً».

توقيع أربع اتفاقيات

وتنفذ شركة «أكوا باور» حالياً مشروع مزرعة رياح بقدرة 240 ميغاواط في أذربيجان، وبقيمة استثمارية تبلغ 286 مليون دولار.

وفي وقت سابق من هذا العام، تم التوقيع على أربع اتفاقيات مختلفة لتطوير قطاع الطاقة المتجددة في أذربيجان. إلى جانب اتفاقيات لتنفيذ لمحطة طاقة رياح برية بسعة 1 غيغاواط، وأخرى محطة طاقة رياح بحرية بسعة 1.5 غيغاواط، واتفاقية مع وزارة الطاقة الأذربيجانية تتضمن قيام «أكوا باور» بتطوير نظام تخزين طاقة البطاريات. بينما يندرج ضمن الاتفاقية المبرمة مع شركة «سوكار» تحقيق تعاون مشترك في مجال استكشاف قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.

وتنشط «مصدر» في أذربيجان منذ عام 2020، حيث تقوم بتطوير محطة قاراداغ للطاقة الشمسية بقدرة 230 ميغاواط، وسيتم تشغيلها في أكتوبر (تشرين الأول) من هذا العام.

كما وقعت اتفاقيات في دولة الإمارات لتطوير مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية البرية وطاقة الرياح البحرية، والهيدروجين الأخضر بقدرة إجمالية تبلغ 4 غيغاواط في الدولة، بالإضافة إلى توسيع القدرة الإجمالية لمشاريع الطاقة المتجددة إلى 10 غيغاوات عبر تقنيات متعددة.

صندوق الاستثمارات يبحث شراء حصة في شركة صينية لصناعة السيارات الكهربائية

مكة

يجري صندوق الاستثمارات العامة السعودي مباحثات مع مجموعة صينية لصناعة السيارات الكهربائية، بهدف استثمار 250 مليون دولار عبر شراء حصة في الشركة، وذلك ضمن خطته للتوسع في هذا القطاع.

وأفادت وكالة بلومبيرج بأن صندوق الاستثمارات العامة السعودي يجري مباحثات مع المجموعة الصينية Human Horizons لصناعة السيارات الكهربائية، وذلك لاستثمار ما لا يقل عن 250 مليون دولار فيها.

وأشارت إلى أنه من المتوقع أن يشتري صندوق الاستثمارات العامة حصة في الشركة التي تقدر قيمتها عند 3 مليارات دولار.

ووفقا لبلومبيرج، تدرس مجموعة Human Horizons جمع ما يصل إلى مليار دولار من مستثمرين من القطاع الخاص لدعم نمو أعمالها، إضافة إلى خيارات إجراء طرح عام أولي لأسهمها.

وHuman Horizons شركة صينية مقرها في شنغهاي تصنع السيارات الكهربائية تحت العلامة التجارية HiPhi وتطور تكنولوجيا القيادة المستقلة.

وهي تدير مصنعها الذكي للإنتاج والتجميع في يانتشنغ بمقاطعة جيانغسو، ومصنعا آخر في جينكياو - شنغهاي.

ويقود صندوق الاستثمارات العامة عملية التحول على مستوى قطاع المركبات والنقل، وتمثل الاتفاقية مع هيونداي المبادرة الأحدث ضمن جهود الصندوق لتعزيز مكانة المملكة في القطاع عالميا. كما سيكون من شأن الاتفاقية التي أعلن عنها في مبادرة مستقبل الاستثمار بالرياض أكتوبر الماضي، زيادة القدرات المحلية في مجال التصنيع والبنية التحتية، والإسهام في زيادة قوة سلاسل الأمداد في المملكة والعالم.

وبين أبرز مبادراته في هذا القطاع، أعلن الصندوق أخيرا إطلاق الشركة الوطنية للاستثمار في قطاع السيارات والتنقل «تسارُع»، وهي شركة استثمارية متخصصة في تطوير القدرات المحلية لسلاسل إمداد قطاع السيارات والتنقل في المملكة. كما أعلن كل من الصندوق والشركة السعودية للكهرباء إطلاق شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية وتوفير ما يزيد على 5,000 شاحن سريع بحلول 2030.

لماذا انخفضت أسعار النفط.. وما علاقة المخزون الصيني؟

أنس الحجي يجيب

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن أسعار النفط تراجعت بشكل مفاجئ، وهو أمر لم يتوقعه كثير من المحللين.

وأوضح، في حلقة من برنامجه «أنسيات الطاقة»، قدّمها بمساحات منصة «إكس»، بعنوان «مستجدات أسواق الطاقة بين أميركا وإسرائيل»، أن زيادة واردات الصين من النفط أعطت انطباعًا لبعضهم بأن الوضع في بكين ممتاز، ما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وأضاف: «من الخطأ دائمًا من جانب أيّ محلل أو متخصص في أيّ مجال أن يركّز على متغير واحد، فمن اعتقدَ أن أسعار النفط سوف ترتفع مع ارتفاع واردات الصين من النفط فهو مخطئ، وكما يقولون: (خطأ المعلم بألف)».

لماذا انخفضت أسعار النفط؟

شدد مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي على ضرورة النظر إلى باقي المتغيرات، لأن واردات الصين من النفط زادت بالفعل، ولكن هناك عوامل أخرى أسهمت في انخفاض أسعار النفط.

العامل الأول، وفق الحجي، هو انخفاض معدلات تشغيل المصافي، لأنه لا أحد يشتري النفط الخام، بل المصافي هي التي تشتريه وتكرره، والمستهلك يشتري المواد التي تنتجها هذه المصافي، مثل البنزين والديزل والشحوم وغيرها، لذلك فإن الطلب على النفط دائمًا يأتي من المصافي. وأضاف: «عندما نتكلم عن الطلب على النفط، دائمًا نتكلم عن طلب المصافي، فطلب المصافي على النفط انخفض في الصين، لأن هناك قوانين تتحكم في كمية الصادرات هناك، ومن ثم هناك حصص لهذه المصافي، وقد استعملت هذه المصافي الحصص خلال الشهرين الماضيين، وارتفعت نسبة التكرير بشكل كبير».
وأوضح الدكتور أنس الحجي أن هذه الحصص قد شارفت على الانتهاء الآن، ومن ثم ليس هناك أيّ حل سوى التخفيض، فإذا انخفضت معدلات التكرير انخفض الطلب على النفط هذا أول الأمر، ومن ثم تتراجع أسعار النفط معه.

وبالنسبة إلى العامل الثاني، وفق الحجي، فإنه من الواضح أن هناك ضعفًا في الطلب أسهم في تخفيض أرباح المصافي بشكل كبير، فليس هناك حافز للمصافي للتكرير، فانخفضت معدلات التكرير، وفي الوقت نفسه حصلت أمور أخرى، منها عدم نمو الطلب على النفط في الصين في الربع الثالث، وهذا أمر فاجأ الجميع.

وأشار إلى أن الجميع توقعوا نمو الطلب في الربع الثالث من العام الجاري، ولكن النمو كان مماثلًا للطلب في الربع الثاني، متسائلًا: «الصين أصبحت تستورد كميات أكبر، بينما الاستهلاك لم يزد، والمصافي لا تكرر كميات كبيرة، وفي الوقت نفسه انخفضت صادرات المنتجات النفطية بسبب الحصص، فأين سيذهب النفط؟».

وأجاب: «سيذهب النفط إلى المخزون، لذلك ارتفع المخزون الصيني خلافًا لكل التوقعات، وكما سبق أن ذكرنا، فالصين تستعمل المخزون للضغط على الأسعار، لذلك ارتفع المخزون فجأة، مع عدم زيادة الطلب، وانخفاض معدلات التكرير، وتراجع الصادرات، فكان من الطبيعي أن تنخفض أسعار النفط».

عوامل أخرى تؤثر في الأسعار

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن هذه العوامل لم تكن الوحيدة المؤثرة في أسعار النفط، فالطلب على النفط في الولايات المتحدة ما زال أقلّ مما كان عليه في 2022، كما أصدرت دول أوروبية بيانات كشفت أنها تعاني من حالة ركود اقتصادي، ومن ثم انخفاض في الطلب على النفط.

وتابع: «هناك -أيضًا- انخفاض في معدلات التشغيل الصناعي، التي هي جزء أساس من الطلب على النفط، لذلك فهناك أزمة عالمية الآن مقارنة بالتوقعات السابقة، فالطلب على النفط في الصين ما زال أعلى من العام الماضي، ولكنه أقلّ بكثير من التوقعات».

لذلك، وفق الدكتور أنس الحجي، فإن هذه الأسباب مجتمعة، بالإضافة إلى أمر آخر يتعلق بإمدادات النفط أو زيادة المعروض، بعد أن زادت بعض دول أوبك التي كانت تعاني من مشكلات في الإنتاج لصادراتها، إذ إنه مع انتهاء الصيف زادت صادرات بعض الدول، بما فيها السعودية، دون تغيير الإنتاج.

وأضاف: «ما زالت الدول تحافظ على حصصها الإنتاجية حسب الاتفاق مع أوبك+، ولكن الذي حصل أنه في الصيف يزداد الطلب على النفط في البلاد الحارة مثل دول الخليج، لأنها تستعمل هذه المواد لتشغيل محطات الكهرباء، بسبب الطلب المتزايد على التبريد».

والآن، بحسب الحجي، انتهى الصيف، ولم تعد محطات الكهرباء في حاجة إلى كميات النفط هذه، فهناك خيار، إمّا تخفيض الإنتاج أو تصدير هذه الكميات، ومن الواضح الآن من البيانات أن بعض الدول، بما فيها السعودية، زادت الصادرات، وهي لم تتجاوز معدلات الإنتاج المتفق عليها، أو الحصص الإنتاجية، فقط حولت النفط من الاستهلاك الداخلي إلى التصدير، ما أسهم بدوره في تراجع أسعار النفط.

المخزون الإستراتيجي الأميركي؟

يقول الدكتور أنس الحجي، إن انخفاض أسعار النفط دفع بعضهم في أماكن متفرقة من العالم إلى التساؤل بشأن إعلان إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قبل 3 أسابيع أنها ستشتري كميات من النفط لملء المخزون الإستراتيجي إذا تراجعت الأسعار إلى 79 دولارًا للبرميل.

وأضاف: «الآن الأسعار وصلت إلى هناك، ولكن لا نريد أن يعتقد بعضهم أن هناك مؤامرة من بايدن، ولا أمورًا مشابهة، لأن بعضهم بدؤوا يتكلمون عن وجود شيء يحدث في الكواليس يتعلق بحلّ أزمة حرب غزة، ومن ثم هناك أمور تتعلق بالنفط ومتطلبات أميركية».

ومن ثم، وفق الدكتور أنس الحجي، لا يجوز التطرق إلى الأمور المتعلقة بنظرية المؤامرة إلّا إذا كانت هناك إثباتات ودلائل، لأن إدارة بايدن أعلنت بالفعل توجهها لشراء النفط لملء المخزون الإستراتيجي إذا بلغت أسعار النفط 79 دولارًا، ولكن ما لا يعرفه الكثيرون أن هذا السعر للمخزون، وليس للسعر في السوق.

وأوضح أن هناك تكاليف، فإذا كانت أسعار النفط قد بلغت 79 دولارًا للبرميل، فحتى يتمّ إيصالها إلى أماكن التخزين في لويزيانا -مثلًا- هناك تكاليف إضافية، ومن ثم لم نصل إلى الحدّ الذي تشتري به إدارة بايدن المخزون، ولكن الانخفاض قد يؤدي إلى شراء الإدارة لهذا المخزون.

شكراً